

موقف ائتلاف إدارة النفايات من إقفال معامل فرز النفايات ومعالجتها، وآخرها طرابلس

تمنعت كل الحكومات السابقة، وتتمنع الحكومة الحالية أيضا، عن وضع السياسة المتكاملة للإدارة السليمة للنفايات، التي تركز على حلقات ثلاثة مترابطة، تشكل مجتمعة العمود الفقري لاستراتيجية الإدارة المستدامة المطلوبة. ويعود هذا التمتع، إلى تفضيل الفئة المستفيدة في السلطة إبقاء هذا الملف أسير خيارات تلبى مصالحها، على حساب البيئة والصحة والمال العام.

الحلقات الرئيسية الثلاثة هي:

أولا، السير بمشروع فرز النفايات من المصدر. ووضع نظام لجمع النفايات بواسطة شاحنات لا تضغط النفايات غير المفروزة.

ثانيا، مراكز للفرز والمعالجة، تفصل المكونات القابلة للتدوير، وتعالج المكونات العضوية، بالتسيخ وفق تقنيات مقبولة تؤمن التحكم بالروائح، وتحسين جودة الكومبوست المنتج، وهذا ممكن عبر تحسين مراقبة مؤشرات عملية التسيخ، وعبر وضع وتشغيل فلاتر بيولوجية تزيل الروائح في حال وجودها. ويمكن أن تتم المعالجة أيضا بالهضم اللاهوائي، الذي يولد البيوغاز لإنتاج الطاقة.

ثالثا: توفير مطامر صحية نظامية تابعة لكل مركز للفرز والمعالجة، أو لمجموعة من مراكز الفرز والمعالجة

الموجودة في كل منطقة، لاستقبال المتبقيات النهائية لعمليات الفرز.

من هذه الرؤية، يتبين أن مراكز الفرز والمعالجة تشكل حلقة رئيسية من الإدارة المتكاملة السليمة للنفايات.

إن الصعوبات والمشاكل التقنية التي يمكن أن تواجهها كل حلقة، ولا سيما مسألة الروائح في مراكز الفرز والمعالجة، هي قابلة للحل بإجراءات تقنية غير معقدة وغير عالية الكلفة.

إن الميل الذي نشهده عند المسؤولين على كل المستويات، من رئاسة الحكومة والحكومة، إلى الزعامات السياسية في المناطق، وصولاً إلى البلديات واتحادات البلديات، والتسرع بإقفال مراكز الفرز والمعالجة، الواحد تلو الآخر، حيث كان آخرها ما يحدث في طرابلس، هو إجراء غير مبرر على الإطلاق، باعتبار أن مشكلة الروائح، وغيرها من المشاكل، هي مسائل سهلة المعالجة، ولا تبرر قرارات الإقفال. هذه القرارات بالإقفال تخفي رغبة، أصبحت واضحة، عند المستفيدين من فوضى إدارة النفايات، بالانتقال إلى خيار المحارق، عالية الكلفة البيئية والصحية والمالية، والتي ينبعث منها، إضافة للروائح، التي يشكو منها اليوم من يأملون بإقفال مراكز الفرز، لائحة طويلة جداً من الملوثات السامة، المسببة للأمراض السرطانية والمزمنة الأخرى، وتولد رماداً ساماً، يصنف نفاية خطيرة، تحتاج إلى معالجة

وتخلص سليم منها في مطامر متخصصة للنفايات الخطرة غير موجودة في لبنان.

بدل أن تقوم الحكومة والمسؤولين والزعامات السياسية ورؤساء البلديات واتحادات البلديات بإقفال مراكز الفرز والمعالجة، التي يتم بناء وتجهيز معظمها من هبات يقدمها الإتحاد الأوروبي، من الأجدى أن تتولى هذه الجهات القيام بمسؤولياتها في توفير الحلقات المتممة، وذلك بالعمل على إنشاء وتشغيل مطامر صحية نظامية تخدم هذه المراكز، والتدخل لتوفير المساعدة التقنية للبلديات لمعالجة سليمة للمشاكل البسيطة التي تواجهها.

إن خيار المحارق، الذي يسعى إليه المستفيدون من العبث بملف النفايات، هو الخيار الأكثر تلويثا للبيئة، والأكثر خطرا على صحة المواطنين، وهو الأكثر هدرا للمال العام.